أكدت وجود بعض الخلافات بين الحكومة واللجنة على صياغة المادة

«المالية» ترجئ التصويت على تعديلات «احتياطي الأجيال» إلى الأحد المقبل

الشيتان: لا مساس بجيب المواطن وحقوق الموظفين

أرجأت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها أمس التصويت على مشروع القانون الخاص بتعديل مرسوم رقم 1976/106 في شأن احتياطي الأجيال القادمة، إلى الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح عقب الاجتماع إن مشروع القانون يتكون من مادتين، تتعلق الأولى بإيقاف التحويل من حساب الاحتياطي إلى حساب الأجيال القادمة في حالة وجود عجز مثل الحاصل حاليا نتيجة تداعيات وباء كورونا، لافتة إلى وجود بعض الخلافات بين الحكومة واللجنة على صياغة المادة.

وأوضحت أن المادة الثانية تشير إلى عدم جواز السحب إطلاقا من احتياطي الاجيال القادمة، مضيفة أن «هذه نقطة كانت مثار اهتمام اللجنة من جهة عدم ملاحظة جدية من الحكومة لوضع برنامج لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد وعجز الاحتياطي نتيجة تهالك إداري ومالي على مدى سنوات طويلة».

وأكدت أن هذا التعديل يفترض أن يتزامن مع تعديل المادة 8 من القانون رقم 1978/31 والخاص بقواعد إعداد الميزانية العامة، كاشفة عن الاتفاق مع الحكومة على تعديل تلك المادة بعدما يتم التصويت يوم الأحد المقبل على تعديلات «الاحتياطي العام».

من جانب آخر قالت الهاشم إن «استمرار عجز الميزانية سبب غضبا شعبيا عارما، ورغم ذلك جاءت الحكومة بالوثيقة الاقتصادية لتقصم ظهر المواطن، مؤكدة رفضها أي مبادرات في هذا الجانب.

وأضافت «المواطن مستعد يعطيكم عيونه لكن إن رأى تحسنا في الخدمات»، مطالبة سمو الرئيس بإجراء إصلاحات في فريقه الحكومي ليكون في مستوى تطلعات الشعب الكويتي.

واعتبرت الهاشم أن وزيري المالية والتربية يمثلون عائقا أمام الحكومة لمواجهة التحديات، مطالبة بتغيير كل وزير فشل في أداء دوره خلال الفترة الأخيرة.

من جانبه كشف وزير المالية براك الشيتان أن المخاطبات المتداولة في وسائل التواصل الاجتماعي يوم أمس الأول بين وزارة المالية والجهات الحكومية تمت بناء على قرار مجلس الوزراء بتكليف «المالية» بالتنسيق مع الجهات الحكومية كلٌ فيما يخصه، مؤكدا في الوقت ذاته أن لا مساس بجيب المواطن أو حقوق الموظفين.

وقال الشيتان في تصريح صحافي أمس حضرنا اجتماع اللجنة المالية والاقتصادية البرلمانية لمناقشة تعديل القانون 106 في شأن احتياطي الأجيال المقبلة وبما يقضي بالمساهمة في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، مشيرا إلى أن التعديل يقضي باقتصار الاستقطاع لاحتياطي الأجيال المقبلة من فوائض الميزانية متى ما وجدت وليس من إيرادات الدولة وهذه الخطوة أحد حلول تخفيف العجز.

من جهة أخرى، نوه الشيتان إلى أن هناك تداولا في وسائل التواصل الاجتماعي يوم أمس لمخاطبة من وزارة المالية إلى جميع الجهات الحكومية، كاشفا عن أن هذه المخاطبة تمت بناء على قرار من مجلس الوزراء بتكليف وزارة المالية التنسيق مع الجهات الحكومية للنظر في مقترحات هذه الجهات كل وزارة فيما يخصها.

وأوضح الشيتان أن هذه المخاطبة عبارة عن أفكار ومقترحات مقدمة للجهات الحكومية ولم تتخذ أي قرارات بشأنها داخل مجلس الوزراء ولم ترفع بشأنها مشاريع قانون إلى مجلس الأمة.

وأكد الشيتان أن لا مساس بجيب المواطن وحقوق الموظفين، مشيرا إلى أن الحكومة قدمت

جانب من اجتماع اللجنة المالية البرلمانية

المخاطبات المتداولة تمت بناء على تكليف مجلس الوزراء للوزارة

مشروع ميزانية 2020 / 2021 ومن أهم النقاط المذكورة به هي عدم التعرض لحقوق الموظفين والعاملين، لافتا إلى أن هذه المخاطبات مجرد أفكار والحكومة مستمرة في مكافحة الفساد، وديمومة المؤسسات ورفاه المواطنين.

وفي سياق متصل، شارك وزير المالية في اجتماع اللجنة المالية البرلمانية بخصوص إيقاف استقطاع 10 في المئة كنسبة سنوية من الميزانية العامة تضاف إلى احتياطي الأجيال القادمة، بعدما أحالت مشروع قانون تعديل المرسوم 1976/106 بشأن احتياطي الأجيال القادمة، وتضمن المرسوم الذي أحيل إلى اللجنة: «تقتطع سنوياً اعتبارا من نتائج الحساب الختامي للدولة للسنة المالية 2020/2019 نسبة سنوية من جملة الايرادات العامة الفعلي وذلك في حال تحقق فائض فعلي للسنة المالية المنقضية يكفي للوفاء بناء على اقتراح وزير المالية».

من جهتها، قالت رئيسة اللجنة النائبة صفاء الهاشم إن هناك توافقا مع مشروع الحكومة بخصوص ربط استقطاع صندوق الأجيال بوجود فائض واختلافا على إعادة الصياغة، مع إصرار على ضرورة وجود خطة لمعالجة الاختلالات الهيكلية الاقتصادية ووجود خطة لتنويع مصادر الدخل.

ناشد الخالد ووزيرة الأشغال والجهات الرقابية منعه في مشاريع الدولة

السلمان: نحذر من إقرار المرحلة الثالثة من مشروع الدائري الأول وفق نظام التصميم والتنفيذ

بدر السلمان

حذر اتحاد المكاتب الهندسية والدور الاستشارية الكويتية من توجه الهيئة العامة للطرق والنقل البري لطرح المرحلة الثالثة من مشروع تطوير الدائري الأول وفق نظام التصميم والتنفيذ DESIN BUILD ، مؤكدا ثقة الاتحاد بحرص معالي وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الاسكان الدكتورة رنا الفارس على المال العام ومحاربة الفساد .

رئيس الاتحاد المهندس بدر السلمان قال تفاجأنا بتسريب خبر لهيئة الطرق يفيد بتوجه الهيئة لطرح المرحلة الثالثة من مشروع الدائري الأول وفق نظام التصميم والتنفيذ وهو نظام سبق وأن حذرنا مرارا من مساوئه ، موضحا أنه لايجوز وضع الاستشاري المصمم تحت مظلة المقاول لأنه يؤثر سلبا على جودة المنتجات النهائية الناتجة عن تبعية المصمم للمقاول.

وطالب السلمان سمو رئيس مجلس الوزراء وجهاز المناقصات المركزية وديوان المحاسبة و»نزاهة» بالتصدي لقيام الجهات المختلفة بالدولة من اللجوء لطرح مشاريعها بهذا النظام الذي ثبت للجميع مساوئه وتسببه في تأخير المشاريع وأوامر تغييرية كثيرة ، كما أنه لايحقق العدالة بالطرح والتقييم والترسية ويتيح المجال للعمولات والرشاوي والتنفع وسكة للفساد الذي تعانيه منه الكويت بشكل ملفت ، مؤكدا أن نظام التصميم والتنفيذ لايصلح إلا للمشاريع المتخصصة مثل المنشاءات النفطية كالمصافي ومحطات توليد الطاقة وكذلك المشاريع التي يكون فيها مصمم ومُصنع ومُورد ومُنفذ المشروع المتخصص جهة واحدة .

وأوضح السلمان، أنه من الأفضل والأصح القيام بطرح مرحلة التصميم والترخيص ومستندات المناقصة على استشاريين محليين بالتعاون مع قائمة من الاستشاريين العالميين المتخصصين والمؤهلين لأعمال أنفاق الطرق يتضامن فيها المستشاريون المحليون المؤهلين لأعمال الطرق والبنية التحتية، مضيفا أن فصل أعمال التصميم والتنفيذ يجعل المتناقصين من المقاولين على علم ودراية واضحة بمستندات المناقصة من تصاميم ومخططات ورخص وجداول كميات ومواصفات.

وأشار السلمان إلى أن الاتحاد سبق وأن حذر من هذا النظام الذي يفتح أبوابا للفساد و سعى جاهدا على إغلاقها خاصة أمام المنتفعين و سراق المال العام وغسل الأموال والعمولات والرشاوي ، مضيفا ونحن نتطلع لتجاوب سمو رئيس مجلس الوزراء و معالي الوزيرة الفارس وجهاز المناقصات ، ديوان المحاسبه و»نزاهة» وكل الجهات الرقابية والاعلامية والشعبية الحريصة على المال العام ومكافحة الفساد للتصدي لأية محاولات للالتفاف بطرق طرح المشاريع بهذا النظام الذي يفتح أبواب الفساد التي أشرنا اليها ويخالف أنظمة مزاولة المهنة الهندسية والاستشارية .

تتمات

الشيتان : رفاه

مبينا أنه «بدلا من أن يكون الاستقطاع من إيرادات الدولة المقدرة فسيتم إذا كان هناك فائض في نهاية السنة المالية».

أضاف أنه «إذا كان هناك فائض فسيتم استقطاعه لصندوق الاجيال ، وإذا لم يكن هناك فائض فلن يتم الاستقطاع» ، وهي أحد الحلول التي طرحتها الوزراة لمعالجة العجز الظاهر في ميزانية الدولة.

وجدد الشيتان التأكيد على أنه لا مساس بجيب المواطن أو بحقوق الموظفين ، مشددا على استمرار الحكومة في نهج مكافحة الفساد وديمومة المؤسسات ورفاه المواطنين.

وأشار إلى ما تم تداوله أمس الأول الاثنين بمواقع التواصل الاجتماعي ، فيما يتعلق بمخاطبة صدرت من وزارة المالية إلى جميع الجهات الحكومية ، قائلا «إن هذه المخاطبة جاءت بناء على قرار مجلس الوزراء بتكليف «المالية» ، التنسيق مع الجهات المختلفة والنظر في مقترحات هذه الجهات كل جهة فيما يخصها».

وأوضح وزير المالية أن هذه المخاطبة عبارة عن أفكار ومقترحات قدمت إلى الجهات الحكومية ، «ولم تتخذ أي قرارات بشأنها داخل مجلس الوزراء ولم ترفع مشاريع قوانين إلى مجلس الأمة بشأنها».

وبين أن الحكومة قدمت مشروع قانون بشأن ميزانية السنة المالية «2020–2021» إلى مجلس الأمة ، وهو الآن يناقش في لجنة الميزانية والحساب الختامي البرلمانية.

وذكر أن من أبرز ما جاء في مشروع القانون «عدم التعرض لحقوق الموظفين والعاملين» مشدداً على أن ما تم تداوله مجرد اقتراحات وأفكار ولا مساس بجيب المواطنين ولا الموظفين.

من جهة أخرى أوضح الوزير الشيتان أن مجلس الوزراء أكد وبارك التوجه نحو تفعيل اقتراح مشروع قانون إنشاء كيان مستقل ، لتقديم خدمة التمويل الاسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية في المؤسسة العامة للتأمينات ، لافتا إلى أن الحكومة أولت اهتماما كبيرا بالمشروع ، مؤكدة أهمية أهدافه وغايته النبيلة، وباركت التوجه نحو تفعيله .

وقال الشيتان إن الحكومة أكدت أن مؤسسة التامينات الاجتماعية قد شرعت باتخاذ إجراءات التعاقد ، لدراسة انشاء كيان اعتباري مستقل يختص في تقديم خدمة التمويل الاسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية الفعلية الافتراضية، خلال فترة 45 يوماً ، مشيراً إلى أن هذا ما أكدته في اجتماع اللجنة المالية في مجلس الأمة، مع استشراف ملاحظات الحكومة ان وجدت في هذا الخصوص، ومن ثم الخروج في النهاية بصيغة توافقية تستقيم مع الهدف الرئيسي من المشروع المقدم .

أضاف الشيتان أن التريث الحكومي في إقرار مقترح إنشاء الكيان الإسلامي لأصحاب المعاشات التقاعدية ، يعكس الاهتمام الحكومي الواسع بجدواه وأهدافه النبيلة ولاستكمال جميع الآراء التشريعية المطلوبة بخصوص إنشاء الكيان، وسيتم طرحها في اجتماع اللجنة المالية المقبل، خصوصاً أن إقراره يعني تشريعياً تعديل بعض الأحكام في قانون التأمينات.

نواب : نرفض

يحظى بدعم كبير من قبل معظم أعضاء مجلس الأمة ، الذين لمسوا مدى قوة أدائه وهدوءه في الوقت نفسه الذي يدل على ثقته بسلامة موقفه ، وأنه لم يتجاوز الدستور أو القانون في أي شيء .

وأوضحت المصادر أن التعلل بمسألة الوثيقة الاقتصادية ، أمر لا معنى له على الإطلاق ، لأن هذه الوثيقة صادرة عن الحكومة وليس عن وزارة المالية ، كما لا تزال مجرد أفكار واقتراحات يجري تداولها في مجلس الوزراء ، والذي كلف وزير المالية بالتنسيق مع الوزارا والجهات الحكومية الأخرى لمناقشتها ، والوصول إلى رؤية حكومية محددة في هذا الشأن .

كما رفضت المصادر ما أسمته ب»الإرهاب السياسي» ومحاولة ابتزاز النواب ، لإجبارهم على التصويت ضد الوزير ، من خلال الزعم بأن مؤيديه لديهم تجاوزات مالية أو قانونية ، مشددة على أن هذا أسلوب جديد وغريب على الحياة البرلمانية الكويتية ، التي أرست أعرافا وقيما برلمانية وسياسية جديرة بالاحترام ،طوال أكثر من ستين عاما .

أضافت أن نواب الكويت كانوا حريصين تماما على حماية هذه القيم والأعراف ، في كل الحقب والمراحل من تاريخ مجلس الأمة ، ولم ينزلق أي منهم يوما إلى أساليب الابتزاز أو الإرهاب السياسي ، ومارسوا الديمقراطية برقي وشفافية واحترام .

المصادر ذاتها أكدت أن النواب ليسوا سذجا ويعرفون مواضع الخطأ من الصواب ، وهم أحرص على إعلاء قيم الديمقراطية واحترام الدستور والقانون ، من كل من يظن بهم السوء ، وأنهم حين يمارسون دورهم الرقابي ، فإنه يأبون الانجرار إلى درك الغمز واللمز والتنابز بالألقاب ، ويؤمنون بأنه في النهاية «لا يصح إلا الصحيح» .

جدير بالذكر أن هناك 25 نائباً أعلنوا رسمياً تجديد الثقة بوزير المالية ، بالإضافة إلى النائب ناصر الدوسري الذي اعلن امتناعه عن التصويت، فيما أكدت مصادر نيابية أن معظم من لم يعلنوا مواقفهم بشكل رسمي ، يميلون إلى تأييد الشيتان، مقابل النواب العشرة الموقعين على كتاب طرح الثقة.

السبيعي يستجوب

اللائحية المطلوبة ، أو طلب مناقشة الاستجواب إن رغب بذلك.

واستنادا إلى صحيفة الاستجواب المقدمة من النائب السبيعي ، فإن المحور الأول من الاستجواب يتناول «تعيين الوافدين وعدم الالتزام بقرارات مجلس الوزراء والخدمة المدنية بشأن أولوية التعيين» ، فيما يتطرق المحور الثاني من الاستجواب إلى ما وصفه مقدم الاستجواب ب»الفشل والتخبط في اتخاذ القرارات أثناء جائحة فيروس كورونا».

وكان نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح ، تقدم بجلسة المجلس العادية الثلاثاء الماضي إلى مجلس الأمة ، بطلب تأجيل مناقشة الاستجواب الموجه إليه من النائب شعيب الموريزي ، حيث قرر المجلس حينها تحديد جلسة 18 أغسطس الجاري موعدا لمناقشته.

الهاشم : صيغة

عقب اجتماع اللجنة الذي عقد أمس ، إن اللجنة توصلت إلى تلك الصيغة مع الجانب الحكومي ، ممثلاً بوزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية د. فهد العفاسي ووزيرة الشؤون وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل.

وأكدت أن هذا القانون يتضمن تشديد العقوبات لحماية المعتدى عليه ، سواء الأم أو الأب أو الأخت أو الجدة أو الخالة .

أضافت الهاشم أن وزيري العدل والشؤون كان لديهما العديد من التعديلات على بعض مواد قانون مكافحة العنف الأسري ، فيما يخص من يملك الضبطية القضائية أو من يبلغ عن حالات العنف الأسري ومنح صلاحيات أكبر للمجلس الأعلى للأسرة بالإضافة إلى بعض التعديلات.

وبينت الهاشم أنها ارتأت شخصيا منح صلاحية الضبطية القضائية لوزيرة الشؤون ، كما هي الحال في صلاحيات الضبطية القضائية للعاملين في هيئة القوى العاملة ، أو الهيئة العامة للبيئة أو صلاحيات الضبطية لدى وزارة التجارة.

«الصحة» : 668 إصابة

شفاء 731 إصابة ، ليبلغ مجموع عدد حالات الشفاء 64759 حالة.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة الدكتور عبد الله السند إن من بين الحالات السابقة التي ثبتت إصابتها حالات مخالطة لحالات تأكدت إصابتها وأخرى قيد البحث عن مصدر العدوى وفحص المخالطين لها.

وأوضح السند أن حالات الإصابة ال668 السابقة تضمنت 432 حالة لمواطنين كويتيين بنسبة بلغت 67ر64 في المئة و236 حالة لغير الكويتيين بنسبة 33ر35 في المئة.

وذكر أن الإصابات توزعت حسب المناطق الصحية بواقع 210 حالات في منطقة الاحمدي الصحية و121 حالة في منطقة حولي الصحية و119 حالة في منطقة الجهراء الصحية و112 حالة في منطقة الفروانية الصحية و106 حالات في منطقة العاصمة الصحية.

وبين أن عدد من يتلقى الرعاية الطبية في أقسام العناية المركزة بلغ 110 حالات ليصبح بذلك المجموع الكلي لجميع الحالات التي ثبتت إصابتها بمرض (كوفيد19–) وما زالت تتلقى الرعاية الطبية اللازمة 7823 حالة.

وأشار إلى أن عدد المسحات التي تم القيام بها خلال ال24 ساعة الماضية بلغ 3658 مسحة ليبلغ مجموع الفحوصات 539461 فحصا.

لبنان : السفير

ب»الخليلين»، أي النائب في «كتلة التنمية والتحرير» علي حسن خليل والمعاون السياسي للأمين العام لـ»حزب الله» حسين خليل، والتي بدأت الاثنين على وجه السرعة، لكسب الوقت.

وليس المشهد الحالي بعيداً من تجربة يناير الماضي مع تشكيل حكومة حسان دياب بعد استقالة رئيس «تيار المستقبل» سعد الحريري من الحكومة نتيجة انتفاضة 17 أكتوبر، مع فارق الغطاء الدولي الذي بات شبه ملزم للبنان بعد كارثة 4 أغسطس في مرفأ بيروت، والمترافقة مع أسوأ أزمة اقتصادية تعيشها البلاد. ولم يعد بإمكان أي حكومة جديدة أن تتجاهل الغطاء الدولي، كونها بأمسّ الحاجة لمساعدات خارجية سواء دولية أو عربية. ومن هنا، يعوّل الأفرقاء السياسيون على سرعة المفاوضات التي ستشمل جملة تنازلات من أجل تشكيل حكومة جديدة، أقلّه قبل عودة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى لبنان مطلع سبتمبر المقبل، هو الذي رحل بعد توبيخ الطبقة السياسية، ورسم خريطة الإصلاحات أمامها مقابل حصولها على المساعدات التي بدأت بالمؤتمر الدولي الذي دعا إليه وحصد فيه ملايين الدولارات للبنان.

وتتزامن هذه التطورات مع زيارة وكيل الخارجية الأميركية ديفيد هيل لبنان هذا الأسبوع، في ظل مؤشرات توحي بأن الزائر الأميركي يحمل معه حقيبة تسوية جديدة، عنوانها الأبرز ترسيم الحدود البحرية، وأحد ركائزها «حزب الله»، في خطوة من شأنها أن تسهل عملية ولادة الحكومة بغطاء دولي وأميركي وحتى عربي.

استقالة دياب تعدّدت أسبابها، ومنها استياء رئيس مجلس النواب نبيه بري من طرح رئيس الحكومة المستقيل موضوع الانتخابات النيابية المبكرة، التي حاول من خلالها الأخير تخفيف حدّة الهجوم الشعبي عليه بعد كارثة انفجار مرفأ بيروت. ويعتبر بري الدعوة إلى الانتخابات المبكرة من صلاحياته ، الأمر الذي دفعه، إلى جانب عوامل مجتمعة قديمة وجديدة، إلى الدعوة لجلسة الخميس لمساءلة حكومة دياب، وطرح الثقة بها، والتلميح إلى إقالتها في المجلس إن لم تستقل يوم الإثنين.

وبدأت سريعاً منذ مساء أمس الأول لعبة الأسماء، التي تصدّرها رئيس الحكومة السابق سعد الحريري، والسفير السابق نواف سلام، بالإضافة إلى نائب حاكم مصرف لبنان السابق الملقب ب»الوديعة الأميركية» في لبنان محمد بعاصيري، الذي تُعدّ وجدد السند الدعوة للمواطنين والمقيمين لمداومة الأخذ بكل سبل الوقاية وتجنب مخالطة الآخرين والحرص على تطبيق استراتيجية التباعد البدني .

الظفيري : رفض

ومزاولة مهام عملهم.

وأكد الظفيري أن على عمداء الكليات التعميم على أعضاء هيئة التدريس والهيئة الأكاديمية المساندة، بأنها لن تقبل أي استقالة من قبلهم، اعتباراً من 9 أغسطس الجاري، بداية استكمال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019 – 2020، وحتى الموعد النهائي لتسليم نتائج امتحانات الطلبة على النحو المقرر في اللوائح الجامعية.

وعقبت جمعية أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت، على مضمون الكتاب، أنه وفقاً لأحكام الدستور فإن حرية الانتقال والتنقل مكفولة، ومن حق أي عضو هيئة تدريسية أن يسافر في اي وقت في السنة، دون الحصول على إذن من إدارة الجامعة، او ممن كان ومتى شاء.

وقال رئيس الجمعية الدكتور إبراهيم الحمود، في بيان تعقيباً على الكتاب، انه وفقاً لقانون الجامعات الحكومية رقم 76 لسنة 2019 ولقانون الخدمة المدنية رقم 15 لسنة 1979، يتعين أن يكون عضو الهيئة التدريسية في مكان عمله أثناء الدوام الرسمي، أي يقوم بأعمال الوظيفة العامة وأعبائها بنفسه، دون إسنادها لآخرين يقومون بها بدلا عنه.

وأضاف أنه من حق عضو الهيئة التدريسية، أن يسافر في الأيام التي ليس فيها محاضرات، والقول بغير ذلك ليس سوى اعتداء على حرية الانتقال والتنقل، وهي حرية أساسية ضمنها الدستور، وكفلتها المواثيق الدولية، وعلى رأسها الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية واتفاقية نيويورك واتفاقيات المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان، وغير ذلك من الاتفاقات والعهود الدولية.

بوتين : أنتجنا

ابنته أعطيت اللقاح بالفعل.

وقال مسؤولون روس إنهم يخططون للقيام بعمليات تطعيم شاملة في أكتوبر المقبل.

وأعرب خبراء عن مخاوف بشأن سرعة العمل الروسي في مجال إنتاج لقاح، مشيرين إلى أن الباحثين الروس ربما تجاوزوا بعض الخطوات المعتادة من أجل تسريع العملية.

ووسط مخاوف من احتمال حدوث تساهل في التأكد من سلامة اللقاح، حثت منظمة الصحة العالمية روسيا الأسبوع الماضي على اتباع الإرشادات الدولية الخاصة بإنتاج لقاح ضد مرض كوفيد19–.

وحاليا، لا يندرج اللقاح الروسي ضمن قائمة لمنظمة الصحة العالمية من ستة لقاحات، وصلت إلى المرحلة الثالثة من التجارب السريرية، والتي تشمل اختبارات أوسع نطاقاً على البشر.

وقال بوتين إن اللقاح، الذي وصفه بالأول عالمياً وجرى تطويره بواسطة معهد «غاماليا» في موسكو، يوفر «مناعة مستديمة» ضد فيروس كورونا.

وقال وزير الصحة الروسي، ميخائيل موراشكو، إن اللقاح «أثبت أنه فعال وآمن للغاية»، مشيداً به باعتباره خطوة كبيرة نحو «انتصار البشرية» على مرض كوفيد– 19.

وفي الأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الروسية استعدادها للبدء في عمليات التطعيم واسعة النطاق، بعدما قالت إنها نفذت تجارب ناجحة على اللقاح.

وهناك أكثر من 100 لقاح في المراحل الأولى من التطوير في أنحاء متفرقة من العالم. ولقد جرى اختبار البعض منها على البشر في تجارب سريرية.

وعلى الرغم من التقدم السريع في مجال تطوير اللقاح، إلا أن الخبراء يعتقدون أن توفير لقاح متاح على نطاق واسع لن يتم قبل منتصف عام 2021.

«في بعض الأحيان، يزعم باحثون فرادى أنهم توصلوا لأمر ما، وهو ما يعد في حد ذاته عظيما»، حسبما قال كريستيان لندمير، المتحدث باسم منظمة الصحة العالمية للصحفيين في الرابع من أغسطس الجاري.

لكنه استطرد بالقول: «هناك فرق كبير بين العثور على اللقاح أو وجود فكرة حول كيفية الوصول إلى اللقاح، ووجود لقاح اجتاز كافة المراحل».

حظوظه ضعيفة.

ويقول مصدر مطلع على أجواء المباحثات إنّ اسم السفير نواف سلام الذي سبق أن طرح عند استقالة سعد الحريري في 29 أكتوبر الماضي يتقدّم على باقي الأسماء وأي مرشح آخر، خصوصاً أنه متوافَق عليه دولياً وعربياً وكذلك شعبياً، إذ لطالما ردّد المتظاهرون أنهم يريدون شخصية كنواف سلام لرئاسة الحكومة، ولكن الممرّ الأساسي لسلام يكون من خلال الضوء الأخضر الذي يعطيه سعد الحريري وكذلك دار الفتوى، وحكماً المملكة العربية السعودية، مع العلم أن لدى الحريري أيضاً الحظوظ لفرض شروطه هذه المرة بحكومة من دون جبران باسيل و»حزب الله»، مستغلاً الإحاطة والضغط الدوليّين، لكن التخوف الأكبر يبقى من ردة فعل الشارع، ومن هنا محاولة إقناع الحريري ببديل هو تفادياً لتكرار تجربة حسان دياب.

من جهة أخرى أكدت مصادر مطلعة أنّ رئيس الجمهورية ميشال عون لن يتأخر في الدعوة إلى استشارات نيابية مبكرة، باعتبار أن لبنان لا يعيش اليوم في ظرف يسمح له بإضاعة الوقت، من هنا دعوته إلى تسريع عجلة المباحثات والاتصالات.

ويرى لبنانيون غاضبون أن استقالة الحكومة يوم الاثنين لا تعني شيئاً أمام هول مأساة انفجار بيروت التي وقعت الأسبوع الماضي ، ويطالبون بإزاحة ما يصفونها بطبقة حاكمة فاسدة مسؤولة عن متاعب البلاد.

وقال السفير الفرنسي على تويتر بعد زيارة لموقع الانفجار مع خبراء فرنسيين في الطب الشرعي يدعمون تحقيقاً في الكارثة ، إن الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت خلف حفرة تمتد مئة متر على الرصيف رقم 9.

ومن المقرر تنظيم احتجاج يرفع شعار "دفن السلطة أولا" بالقرب من المرفأ الذي انفجرت فيه يوم الرابع من أغسطس مواد شديدة الانفجار كانت مخزنة منذ سنوات مما أودى بحياة 171 شخصا على الأقل وأسفر عن إصابة ستة آلاف شخص وترك مئات الآلاف بغير مأوى.